أعلن توصيات خلوة الضمان

قزي: نسعى الى جعل الضمان في أولوية المؤسسات الوطنية

قزي يعلن توصيات خلوة الضمان (أكرم عبدالخالق)

أعلن وزير العمل سجعان قزي في مؤتمر صحافي عقده في مقر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أمس، توصيات خلوة الضمان التي انعقدت على مدى يومين وذلك بحضور رئيس مجلس الإدارة طوبيا زخيا والمدير العام محمد كركي وأعضاء مجلس الإدارة.

وأشار قزي إلى أنّ «هذه الخلوة تنعقد بعد عشر سنوات من اجتماع عقد عام 2005 لهذه الغاية». وقال: «إنّ هذه الخلوة وجدت خلافاً لانطباع البعض أنّ الضمان يقوم بواجباته ويتحمل مسؤولياته بتخفيف معاناة المرضى وحقق قفزات أساسية على صعيد تطوير الخدمات»، لافتاً إلى أن الخلوة توقفت «عند النواقص الموجودة كما لدى بقية المؤسسات نتيجة الأوضاع المتراكمة على أنواعها». ولفت إلى الأجواء الإيجابية للقاء حيث «ساد النقاش إرادة واحدة نحو كيفية تطوير الضمان ليكون في أولوية المؤسسات الوطنية التي تخدم المواطنين»، مشيراً إلى أنّ المجتمعين اتخذوا «توصيات تتعلق بأمور داخل الضمان وفي علاقة الضمان مع الناس وقرارات أخرى تتعلق بعلاقة الضمان مع المؤسسات الشريكة له، كما تمّ اتخاذ قرارات تتعلق بالنظرة المستقبلية والاستراتيجية للضمان».

وقال قزي: «اتخذنا توصيات شاملة وليست نظرية إنما عملية وليست للمستقبل فقط، إنما تتعلق باللبنانيين الذين يعاشون حالياً، ونوع هذه التوصيات التي اتخذناها متعدد، فهناك توصيات لا تحتاج إلا إلى قرار من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وهناك قرارات تتطلب قراراً من مجلس إدارة الضمان حتى تصبح نافذة وهناك قرارات تتطلب موافقة وزير العمل، ولكن هناك قرارات كبرى استراتيجية تتطلب موافقة مجلس الوزراء ومناقشة وتصديق مجلس النواب». وأمل: «بأن تؤدي هذه القرارات إلى تسريع خدمات الناس وأن يستطيع الضمان الدفع في شكل أسرع للمضمونين»، داعياً: «المؤسسات الاستشفائية أن تلتزم بالقوانين المرعية الإجراء حتى يستطيع الضمان التسديد بأقل قدر من التحقيق في الفواتير التي ترده.

ثم أذاع وزير العمل نص توصيات الخلوة وأبرزها:

على الصعيد الإداري، أوصت الخلوة بـ«وضع هيكلية إدارية للصندوق تحدّد واجبات ومسؤوليات جميع المسؤولين وتنظم علاقات العمل الهرمية والعملية بينهم، وتؤدي إلى تأمين الموارد البشرية الكفوءة، وخلق إدارة موارد بشرية لتحديث الإدارة ورفدها بالكوادر الجديدة الكفوءة والمتخصصة، وتفعيل الإعداد والتدريب، وتنظيم المحفوظات والأرشيف في شكل يحفظ الذاكرة الاجتماعية والصحية للمؤسسة وللمتعاملين معها».

ولجهة المكننة، دعت إلى «استكمال المرحلة الثانية من المخطط التوجيهي العام لأنظمة المعلومات بما يؤدي إلى تعديل الأنظمة من أجل تحديث عمل الصندوق من طريق إعادة النظر بأساليب ومسالك العمل لرفع جودة الخدمات وتعزيز الرقابة، واعتماد التواصل الإلكتروني بين الصندوق والمتعاملين معه».

وعلى صعيد التدريب، دعت الخلوة إلى «درس إمكانية إنشاء مركز للإعداد والتدريب تستفيد منه مؤسسات الضمان والتأمينات الاجتماعية، والاستفادة من الهبة الأوروبية البالغة قيمتها 3.8 مليون يورو بعد تصويب الموضوعات التي تتناولها باتجاه المرحلة الثانية من المكننة والاستثمار في الهيكلية الإدارية بما يكفل تجنب التجارب السابقة».

كما أوصت بـ«الموافقة على استمرار العناية الصحية للأجراء المضمونين بعد بلوغهم سن التقاعد

وبذل الجهود اللازمة مع المعنيين لإقرار مشروع قانون التقاعد والحماية الاجتماعية، وإعادة النظر بمسالك العمل بما يؤدي الى اختصار مسالك سير المعاملات وتبسيط الإجراءات الإدارية بهدف رفع مستوى جودة الخدمات وتسريع دفع المستحقات للمضمونين والمؤسسات، ورفع جودة الخدمات التي يقدمها الصندوق من خلال متابعة برنامج الجودة مع وزارة الاقتصاد».

ودعا المجتمعون إلى «تبسيط وتسهيل إجراءات الحصول على براءة الذمة التي يصدرها الصندوق»، مؤكدين ضرورة «تفعيل تطبيق النصوص المتعلقة بالطب الوقائي».

وأوصت الخلوة «بتحديث جدول الأعمال الطبية بصورة دائمة بما يؤدي إلى تغطية الأعمال الطبية المستحدثة، والعمل على رفع مساهمة الصندوق في أدوية بعض الأمراض المستعصية كالتصلّب اللويحي والضغط الرئوي والتليّف الرئوي»، داعية إلى «تفعيل التواصل والتنسيق مع وزارة الصحة العامة في المواضيع المتعلقة بالصحة». كما طالبت «مقدمي الخدمات الصحية لا سيما المستشفيات والأطباء بالتقيّد بالعقود الموقعة مع الصندوق والالتزام بالتعريفات المعتمدة وعدم تقاضي أية فروقات مالية من المضمونين وتحسين نوعية وجودة الخدمات المقدمة».

ودعت أيضاً، إلى «توسيع شرائح المستفيدين من تقديمات الصندوق على أن تعطى الأولوية للفئات الأكثر حاجة، وإلى تفعيل جهاز التفتيش على المؤسسات ومديريتي التفتيش الإداري والمالي في الصندوق».

وأوصت الخلوة «الدولة بتسديد متوجباتها بصورة دورية وبحسب استحقاقها تمكيناً للصندوق من متابعة دوره بصورة اعتيادية بعد أن تجاوزت ديونها الـ 1008 مليارات مع نهاية عام 2012».

وطالبت «الهيئات الاقتصادية بالالتزام بقانون وأنظمة الصندوق لا سيما لجهة التصريح عن جميع الأجراء العاملين لديها وعن الأجور الحقيقية المدفوعة فعلاً للأجراء».

نشاطات اقتصادية

● زار وفد من جمعية الإعلاميين الاقتصاديين برئاسة عدنان الحاج وزير الإعلام رمزي جريج وبحث معه في دور الإعلام الاقتصادي وأهميته على مختلف الإصعدة.

وقال جريج بعد اللقاء: «بحثنا في هذا اللقاء في شؤون الجمعية ومهمتها ووظيفة الإعلام الاقتصادي، لأنّ الاقتصاد هو عصب الحياة الاقتصادية وينطوي على أهمية بالغة». وأضاف: «لقد شجعتهم على اعتماد الموضوعية في نقل الخبر الاقتصادي وعلى الحرية التامة، ولكن تحت سقف القانون في ما يتعلق بنشر الأخبار الاقتصادية»، معرباً عن استعداد الوزارة «لدعم الجمعية لما فيه خير الإعلام الاقتصادي والإعلام بصورة عامة».

من جهته، اعتبر الحاج أنّ الوزير جريج هو «مرجعية أساسية للإعلام وخصوصاً الاقتصادي، والذي يحتاجه الإعلام اليوم تماماً كعنصر استقرار وعنصر موضوعية لنقل الوقائع وعدم تضخيم الأحداث بما يضرّ المصلحة الاقتصادية الاجتماعية اللبنانية، لأننا في حاجة الى استثمارات وبالتالي في حاجة الى خلق فرص عمل للشباب اللبناني». ونقل عن وزير الإعلام تأكيده «أن لا استقرار اقتصادياً واستثمارياً من دون الاستقرار الأمني».

● افتتح وزير السياحة ميشال فرعون العيد السياحي لمهرجانات بلدة قرطبا، والذي تنظمه بلدية قرطبا بالتعاون مع النادي الثقافي الرياضي الاجتماعي.

وفي كلمة ألقاها خلال الاحتفال، أكد فرعون «على الطاقات الموجودة في لبنان من خلال الفرص الموجودة في السياحة الريفية التي نقوم بتطويرها في وزارة السياحة»، لافتاً إلى أنّ الوزارة «تقوم بتطوير ضفة جديدة تركز على المعالم السياحية في المدن والقرى ومنها قرطبا».

جريج مجتمعاً إلى وفد جمعية الإعلاميين الاقتصاديين (دالاتي ونهرا)

مواعيد

● تعقد اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة المال والموازنة جلسة عند الساعة الثانية عشرة ظهر الإثنين الواقع في 18 الجاري، وذلك لدرس اقتراح القانون الرامي إلى إفادة المؤسسات الصناعية التي ترغب بالاندماج في ما بينها من قروض مدعومة طويلة الأجل.

وفي اليوم نفسه، تعقد لجنة الإدارة والعدل جلسة عند العاشرة من قبل ظهر اليوم نفسه، برئاسة النائب نوار الساحلي، وذلك لمتابعة درس اقتراح القانون الرامي إلى حماية كاشفي الفساد.

كما تعقد اللجنة الفرعية المنبثقة منها، والمكلفة درس مشروع القانون الوارد في المرسوم الرقم 9830 تاريخ 2/1/2013 الرامي إلى تعديل بعض أحكام المرسوم الاشتراعي رقم 115 تاريخ 12/6/1959 وتعديلاته (إنشاء التفتيش المركزي)، جلسة عند الثانية والنصف برئاسة النائب نوار الساحلي.

اعتصام مركزي لمياومي الكهرباء: سنتصدّى لأي مشروع لا ينصفنا

واصل مياومو مؤسسة كهرباء لبنان اعتصامهم، احتجاجاً على ملء شواغر كهرباء لبنان بـ 891 مياوماً بدل 2000 الذين سيخضعون لمباراة محصورة لاختيار الرقم المطلوب، وأقدموا صباح أمس، على إقفال أبواب مبناها الرئيسي على طريق كورنيش النهر ومنعوا الموظفين من الدخول إليها، كما أحرقوا عدداً من الإطارات داخل حرم المؤسسة. ونفذت القوى الأمنية إجراءات مشددة لمنع المياومين من قطع الطريق.

وأعلن عضو لجنة المياومين أحمد شعيب أنّ المياومين سينفذون إضراباً مفتوحاً في كهرباء لبنان، وقال: «لقد انقلبت إدارة المؤسسة على المياومين ومجلس النواب، وسنتصدّى لأي مشروع لا ينصفنا»، داعياً المياومين في كل المناطق إلى المشاركة في الاعتصام المقرر اليوم.

وأشار إلى أنّ المياومين سينفذون اعتصاماً مركزياً مع مسيرة في اتجاه وزارة الطاقة، في حضور عمال الدوائر كافة، على أن يكون التجمّع في الثامنة صباحاً في بيروت – المبنى الرئيسي، والانطلاق نحو الوزارة عند التاسعة والنصف. ولفت إلى أنهم سينصبون اعتباراً من صباح الغد الخيَم داخل الدوائر وفي المؤسسة.

بيان كهرباء لبنان

وكان مجلس إدارة كهرباء لبنان دعا في بيان أمس «القوى الأمنية إلى القيام بمسؤولياتها واستلام الأمن في المبنى المركزي وفتح جميع المداخل وتأمين دخول الموظفين والمواطنين وخروجهم، وبالتالي تمكين المؤسسة من القيام بواجباتها، وذلك في ظلّ أعمال الشغب الحاصلة في المبنى من دون أي مبرّر حيث أن المؤسسة لم تفعل سوى تطبيق القانون وكتُب مجلس الخدمة المدنية».

وأضاف البيان: «لا يسع المؤسسة سوى فعل ذلك مهما كانت الضغوط والمعلومات المضللة التي يتم بثها لغايات مشبوهة لا علاقة لها بحقوق عمال أو ما شابه».

وفي بيان لاحق، دعت المؤسسة إلى اجتماع استثنائي، وأصدرت بياناً جاء فيه: «تعقيباً على ما يحصل منذ يوم السبت الفائت الواقع فيه 2014/8/9 في المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان وفي بعض الدوائر التابعة لها في المناطق، من إقفال للمداخل ومنع الموظفين والمواطنين من الدخول والخروج، وحيث أنّ مديري المؤسسة كافة رفعوا كتاباً إلى رئيس مجلس الإدارة – المدير العام ومجلس الإدارة يطلبون فيه اتخاذ كل الإجراءات للمحافظة على أمننا وكراماتنا الوظيفية، بما في ذلك الادعاء على من أقدم على هذا الفعل ومحاكمته وفقاً للقوانين المرعية الإجراء ليكون عبرة لغيره، دعا رئيس مجلس الإدارة – المدير العام إلى جلسة استثنائية لمجلس الإدارة تعقد يوم غد الثلاثاء (اليوم) للبحث في الإجراءات الواجب اتخاذها إزاء الوضع الخطير المستجد في المؤسسة».

العمال والمستخدمون

وفي السياق نفسه، صدر عن نقابة عمال ومستخدمي مؤسسة كهرباء لبنان بعد اجتماع طارئ اليوم، بيان أشارت فيه إلى أنّ «القانون الذي صدر بتسوية سياسية والذي لم تكن نقابة عمال ومستخدمي مؤسسة كهرباء لبنان طرفاً فيه، جاء مبتوراً ومجحفاً في حقّ عمالها ومستخدميها، حيث حرمهم من حقهم في الترفيع، علماً أنه كان يجب أن يصاغ على الشكل الآتي: «يرفع الملاك في مؤسسة كهرباء لبنان وتملأ المراكز الشاغرة من عمال المتعهد وجباة الإكراء بإجراء مباراة محصورة عبر مجلس الخدمة المدنية»، وهذا ما حذرنا منه مراراً وتكراراً». وطالبت: «الجهات السياسية التي كانت طرفاً في إخراج هذا القانون حيز التنفيذ، حل هذه المشكلة وخصوصاً في هذه الأوقات الصعبة بحيث يتم إنصاف الملاك والمياومين على السواء». وأكدت النقابة «موقفها الثابت لجهة الحرص والمحافظة على كرامة عمالها ومستخدميها كحرصها على المرفق العام»، مناشدة: «إدارة المؤسسة تأمين سلامة دخول العمال والمستخدمين إلى مراكز عملهم، وخروجهم منها، وستجد النقابة إلى جانبها في هذا القرار». كما طلبت: «من العمال والمستخدمين الحضور صباح كلّ يوم إلى مراكز عملهم وفي حال وجود الأبواب مقفلة، فما عليهم إلا المغادرة إلى حين صدور تعليمات من إدارة المؤسسة».

ودعت النقابة «لجنة عمال المتعهد وجباة الإكراء وكل ممثلي العمال، احترام خصوصية عمال ومستخدمي الملاك وعدم التطاول عليهم وعلى إدارة المؤسسة»، وأبقت على اجتماعاتها مفتوحة في مقرها، لمتابعة التطورات.

المناطق

وتزامناً، أقفل العمال المياومون وجباة الإكراء أبواب مؤسسة كهرباء لبنان في دورس، وكذلك في النبطية حيث أحرقوا الإطارات على طريق عام النبطية قرب مصلحة كهرباء لبنان، ومنعوا الموظفين من الدخول إلى المبنى بعدما أقفلوا أبواب دائرة الكهرباء فيه.

كما منعوا عناصر الدفاع المدني من إطفاء الإطارات المشتعلة، وحصل تلاسن مع القوى الأمنية التي حاولت إبعادهم إفساحاً في المجال أمام الدفاع المدني لإطفاء الحريق وإعادة فتح الطريق المقطوع.

كذلك اعتصم العمال المياومون وجباة الإكراء في كهرباء لبنان الجنوبي أمام مدخل المؤسسة في صيدا، فتوقفوا عن العمل وأقفلوا أبوابها وأضرموا النيران في الأخشاب احتجاجاً على عدم تثبيتهم. ولوّحوا بتصعيد تحركهم في حال لم تتم الاستجابة إلى مطالبهم.

وفي صور، قطع المياومون وجباة الإكراء مدخل المدينة بالإطارات المشتعلة، وأقفلوا الطريق العام أمام حركة السير، كما نفذوا اعتصاماً أمام مبنى شركة كهرباء لبنان في صور وأقفلوا أبواب المؤسسة احتجاجاً على قرار الإدارة الذي وصفوه بـ«الظالم والمتحايل على القانون الصادر عن مجلس النواب الذي قضى بتثبيت الجميع». وعملت القوى الأمنية على فتح الطريق.

وفي مرجعيون، أضرب المياومون في باحة دائرة الكهرباء، مقفلين مكاتب الصيانة والتصليحات، مناشدين رئيس مجلس النواب نبيه بري إنصافهم، ومؤكدين أنّ «مطلبهم واحد هو تثبيت جميع المياومين».

مياومو الكهرباء خلال الاعتصام

... وقطع الطرقات المؤدية إلى مؤسسة الكهرباء (أكرم عبدالخالق)

لم يعد نافذاً كما يحاول البعض أن يصوّر

مقدمو الطعن شرحوا مساوئ قانون الإيجارات وطالبوا بإقرار الإيجار التملكي

طالب النواب الذين تقدموا بطعن في قانون الإيجارات، بإقران جديد له مع الإيجار التملكي بغية حلّ المشكلة. وخلال مؤتمر صحافي عقد في مقرّ مجلس النواب أمس، أوضح النواب الوليد سكرية، قاسم هاشم، هاغوب بقرادونيان وزياد أسود، والمحامي أديب زخور مع وفد من المحامين الذين ساهموا في إعادة الطعن، ووفد من لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين، مساوئ المشروع.

وقدم سكرية شرحاً مفصلاً لمساوئ القانون وارتداداته الاجتماعية على المواطنين، وقال: «إنّ المجلس الدستوري قبل الطعن بمواد من قانون الإيجارات، ردّ القانون إلى مجلس النواب ونشره في الجريدة الرسمية وبذلك أصبح القانون غير نافذ وقابل للعمل، قبل إعادة درسه أو درس المواد المطعون بها في مجلس النواب وإصداره مجدداً.

وأكد أنه «لا ينطلق من فئوية أو مناطقية أو مصلحة شخصية، بل من رؤية وطنية خاصة في مسائل اقتصادية اجتماعية وطنية تطاول كل الفئات»، موضحاً أنّ «قانون الإيجارات ليس مسألة بين مالك ومستأجر فقط بل قضية اجتماعية وطنية».

كما اعتبر أنّ «معالجته كمشكلة بين مالك ومستأجر من زاوية قانونية فقط خطأ، بل يجب معالجتها من منطلق وطني لما لها من تداعيات». وقال سكرية: «يجب أن يقترن قانون الإيجارات مع قانون الإيجار التملكي الذي لم يبصر النور».

ودعا إلى «تعديل قانون مصرف الإسكان والسماح لكل مستأجر بمدخول دون 5 أضعاف الحدّ الأدنى للأجور، الحصول على قرض يسمح له بالتملك مع تسهيل الشروط، كالدفعة الأولى وشرط العمر وقيمة الفائدة، داعياً الدولة إلى تحمل الأعباء في هذا المجال».

هاشم

بدوره، قال النائب هاشم: «إنّ ما أوصلنا إلى هذا الخلل هو تخلي الدولة عن دورها كراع اجتماعي للمواطنين وهو ما أوصلنا إلى هذه الإشكاليات». وأضاف: «إنّ هذه الالتباسات وهذه المعضلات على مستوى شبكة الأمان الاجتماعي لا تقل خطورة عن شبكة الأمان السياسي والأمني في البلد والذي أصبح ضرورة وطنية في هذه المرحلة الصعبة التي يمر بها لبنان».

وأشار إلى أنّ «موضوع قانون الإيجارات هو من المعضلات الوطنية التي تتطلب معالجة انطلاقاً من دور الدولة كراع اجتماعي في شكل أساسي». وقال: «نحن كمجموعة من الزملاء النواب تقدمنا بطعن أمام المجلس الدستوري، والمجلس الدستوري أخذ بهذا الطعن في بعض بنوده وبالتالي لم يعد هذا القانون نافذاً كما يحاول البعض أن يصور لأنّ هذا الأمر يعود إلى المجلس النيابي، والقانون أصبح مرة ثانية في عهدة المجلس النيابي وعلى هذا المجلس أن يتخذ القرار المناسب حوله، إما بالتعديل الجزئي أو بإعادة نسف هذا القانون وبنائه وفق ما تقتضيه مصلحة التوازن الاجتماعي، وخصوصاً مصلحة المستأجرين لئلا يرمونهم في الشارع».

وتابع: «على هذا الأساس ومن هذا المنطلق فإنّ معالجة هذا القانون باتت من مسؤولية الكتل النيابية في الدرجة الأولى ونحن نؤكد حقّ كلّ مالك في الوصول إلى حقه، ولكن في الوقت نفسه إنّ حق المستأجر أيضاً هو من الحقوق المقدسة التي يجب العمل عليها لأنّ هذه الشريحة تنتمي إلى الطبقات الأقل من المتوسطة، لا بل من الطبقة الفقيرة في معظمها». ودعا إلى العمل في «إطار التكافل المثلث الأضلاع أي المستأجر والمالك والدولة للتفتيش عن الحلول الناجعة والتي تعيد التوازن الاجتماعي».

زخور

وتحدث باسم لجنة المحامين المحامي أديب زخور الذي دعا رئيس مجلس النواب نبيه بري إلى النظر في قانون الإيجارات مع النواب «بعدما نظر به المجلس الدستوري وأبطل بعض مواده ورده إلى المجلس النيابي وأعطى توصياته في متن القرار بوجوب تحمل السلطة التشريعية والتنفيذية مسؤولية الإنماء المتوازن والحفاظ على حق السكن وإيجاد سياسات إسكانية متوازنة، كلّ ذلك بالتوازي مع إصدار قانون الإيجارات بعد تعديله ومناقشته والتصويت عليه وفقاً للأصول القانونية، منعاً لتهجير المواطنين كون حقّ السكن مرتبط بالأرض، والأرض مرتبطة بالوطن وبالمحافظة على أبنائه».

خلال المؤتمر الصحافي في المجلس النيابي (تمّوز)

المشنوق ترأس اجتماعاً للمجلس الوطني للبيئة: للإفادة من الآبار الجوفية دون المسّ بالمخزون

ترأس وزير البيئة محمد المشنوق اجتماعاً بعد ظهر أمس، للمجلس الوطني للبيئة، والذي خصّص لعرض نتائج دراسة التقييم البيئي الاستراتيجي للاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه.

وفي موضوع شحّ المياه، أشار المشنوق إلى أنّ مجلس الوزراء شكّل لجنة «لمتابعة حالة الجفاف خلال فصل الصيف ومواكبتها وتزويد الإدارات المعنية بتوصياتها لمواجهة هذه الحالة، وعند الاقتضاء رفع الاقتراحات اللازمة لمجلس الوزراء». وأضاف: «عقدت اللجنة عدداً من الاجتماعات لتاريخه، وتقدّمت وزارة البيئة ببعض الاقتراحات مع التشديد على أنّ الحاجة ملحّة لتعاون جميع اللبنانيين لمواجهة هذه الحالة، واقترحنا الإفادة من الآبار الجوفية ولكن من دون المسّ بالمخزون الاستراتيجي».

أما في موضوع حرائق الغابات، لفت إلى أنّ وزارة البيئة تقدّمت من مجلس الوزراء «بمشروع قانون حول حرائق الغابات، وأحالته الأمانة العامة إلى الوزارات المعنيّة لإبداء الرأي قبل إدراجه على جدول أعمال مجلس الوزراء، علماً أنّ العناصر الأهم في إدارة الحرائق هي: البحوث والمعلومات والتحليل، إدارة المخاطر لجهة الاستعداد لها وقمعها قبل حصولها ومكافحتها، إنعاش الغابات وإدارة مرحلة ما بعد الحريق وإعادة تأهيل الغابات».

وفي ما يتعلق بالنفايات الصلبة، قال المشنوق: «تم تشكيل لجنة لمتابعة الموضوع وعقدت اللجنة عدداً من الاجتماعات وتقدّمت بتصوّر إلى مجلس الوزراء بتاريخ 2014/5/16، وهناك قرار بإقفال مطمر الناعمة إلا أنّ التحدي الأكبر والذي ما زال قائماً، هو تقبّل الأهالي للمواقع التي يتمّ اختيارها لإنشاء مراكز لمعالجة النفايات».

وعن الحفارات والمقالع والكسارات، أشار وزير البيئة إلى قرار صدر عن مجلس الوزراء بتشكيل لجنة لوضع مخطط توجيهي جديد للمقالع والكسارات، آملاً الانتهاء من إعداده قبل نهاية الشهر.

وفي موضوع حماية قمم الجبال والمناطق الطبيعية وتنظيم استثمار الشواطئ والمساحات الخضراء والأراضي الزراعية في لبنان، من خلال إعداد مخطط توجيهي مقروناً بدراسة تقييم بيئي استراتيجي، قال: «تقدّمت وزارة البيئة بهذا الاقتراح في عام 2012، ومجدّداً هذا العام، حيث لقي تجاوباً من معظم الإدارات المعنية، وقرّر مجلس الوزراء في جلسته الأخيرة استطلاع رأي وزارة السياحة والمجلس الأعلى للتنظيم المدني في الأمر. وهناك مواضيع مهمة أخرى مثل تلوّث الهواء، ومكافحة التلوّث الصناعي، والإدارة البيئية المتكاملة للأحواض سنتركها للنقاش في جلسة أخرى».

المساعدة الأوروبية

ثم انتقل المجلس الوطني للبيئة إلى الاطلاع على المساعدة الفنية المقترحة من الاتحاد الأوروبي من خلال زيارة خبير أو أكثر من شبكة المجلس الأوروبي للبيئة والتنمية المستدامة للبنان مدة ثلاثة أيام للقاء أعضاء المجلس الوطني للبيئة وتبادل الخبرات في شأن دور المجلس ومهماته، والتنسيق في ما بين المجلس والمجلس الاقتصادي الاجتماعي، والتواصل بين المجلس ووزارة البيئة.

وبعد كلمة ممثل وزارة الطاقة والمياه زياد خياط، عرض المدير العام لشركة «إيكوديت» كريم الجسر نتائج دراسة التقييم البيئي الاستراتيجي للاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه. وتناولت هذه الدراسة النقاط الآتية: كيفية التكيّف مع التغيّر المناخي، الآثار على البيئة والنظم الإيكولوجية، الآثار المترتبة على المياه الجوفية، الآثار على البيئة البحرية والمياه الساحلية، العلاقة بين المياه والطاقة، استملاك الأراضي والمسطحات المائية والخزانات والمناطق العازلة للأنهر، الخطط الموضوعة لمواجهة الكوارث، المياه والفقر والعلاقة بينهما، مياه الصرف الصحي وإعادة استعمال الوحول، نفايات الردميات ومعالجتها وإعادة تدويرها، كفاءة التشغيل والصيانة والمياه الدولية.